

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٧٨

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

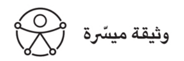
الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922)

1833373 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بيدياليزون موسى نبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري المعني بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وينضم كل من السيد أونانغا – أنيانغا والسيد نبييه إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بانغي، وينضم السيد فيرفايكه إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/922، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من كل من السيد أونانغا – أنيانغا والسيد نبييه والسيد فيرفايكه، فضلاً عن السفير كاكو هوادجا ليون أدوم، الممثل الدائم لكوت ديفوار، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالفرنسية*): يسرني بالغ السرور أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن في هذا الصباح، جنباً إلى جنب مع صديقيّ موسى نبييه، ومن بروكسل كوين فيرفايكه. ويسعدني أيضاً أن أرى السفير أدوم.

يشرفني جداً أن أتمكن من مخاطبة المجلس اليوم لأقدم معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نشر أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/922). وإنني على ثقة من أننا، على الرغم من التحديات المستمرة، قد وضعنا الأسس اللازمة لبناء سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالفعل، شريطة أن تظل المنطقة والمجتمع الدولي ملتزمين، في السعي إلى إحلال السلام الدائم، بتقديم دعم جماعي للحكومة ولشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن تحقيقاً لهذه النتيجة، يتعيّن على أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم أن يأخذوا زمام المبادرة وأن يكونوا هم القدوة.

منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤، أحرزنا تقدماً كبيراً في جهودنا الرامية إلى إخماد نار النزاع الطائفي المدمر الذي كان يجتاح جمهورية أفريقيا الوسطى. واشتملت الولاية المسندة إلينا على حماية المدنيين ودعم العملية الانتقالية والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد. وقد واجهت البعثة تحدياً كبيراً في الاضطلاع بهذه المهام. وعندما توليت منصبي في آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت الحالة الأمنية سيئة بحيث يمكن لأعمال إجرامية بسيطة أن تنقلب إلى أعمال عنف وأن

تزعزع استقرار مدن بأكملها أو حتى البلد بأكمله. وكان خطر حدوث انقلاب وانهيار الدولة أو الخوف من رؤية البلد يعود أدراجه إلى سابق عهده في الأيام الأولى من الحرب الأهلية المروعة لعام ٢٠١٣ هاجساً يؤرق الجميع.

وبعد العمل معا لفترة تزيد قليلاً على ثلاث سنوات، أود أن أشكر كل عضو من أعضاء المجلس على الدعم الذي قدمه، لا سيما خلال الأوقات الصعبة التي مررنا بها معاً. وأشعر ببالغ الامتنان إزاء التعاطف والتشجيع من جانب أعضاء المجلس، بما في ذلك أثناء الأوقات السعيدة التي تشاركنا فيها أيضا، كما كان الحال حينما عاد البلد إلى النظام الدستوري. كما أود أن أشكر المجلس على القوات الإضافية التي أذن بها بناء على طلب من الأمين العام. وتعزز هذه القوات قدرتنا على أرض الواقع وتقوّي عزم موظفي البعثة من المدنيين والعسكريين. وأود أن أعرب عن عميق امتناني للقوات على عملها في خدمة حفظ السلام، ونشيد إشادة رسمية ونابعة من القلب بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم.

من الواضح أن عملنا لم ينته بعد. فلا يزال البلد يواجه العديد من التحديات. والعوامل المحركة للنزاع لا تزال قائمة، وتتواصل الهجمات التي تُشن على المدنيين، الأمر الذي أدى إلى تشريد أعداد هائلة من السكان. ولا يزال نصف البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية فيما تزداد صعوبة توفير هذه المساعدة. ويعزى ذلك جزئياً إلى الهجمات العنيفة على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وليست الدولة في وضع يمكّنها من التغلب على هذه التحديات بمفردها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الأزمة لا تزال مستمرة، فهناك ما يدعو للتفاؤل. وبفضل العمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعماً لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تمت السيطرة على الحالة الأمنية العامة وأجريت انتخابات ديمقراطية وعاد البلد إلى النظام الدستوري. وتجري استعادة سلطة الدولة في بانغي وخارجها. وتمنع البعثة وقوع فظائع كل يوم وتواصل جهودها الرامية إلى حفظ السلامة الإقليمية للدولة. وقد تحسن الأمن كثيراً في عدة مقاطعات. ويعود الفضل في ذلك، بصفة خاصة، إلى الدعم الذي وفرته اتفاقات السلام المحلية.

وأعيد نشر حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات في جميع أنحاء البلد وكذلك الموظفين المدنيين من وزارات التعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية والمياه والصحة العامة. كما نشرت قوات الدفاع والأمن الوطنية وبدأت عمليات العدالة والمصالحة تتشكل.

ويسرني أن أبلغ المجلس بالأمس بأن الجلسة الافتتاحية للمحكمة الجنائية الخاصة قد عقدت أمس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتلك خطوة هامة في التزام البلد بمكافحة الإفلات من العقاب.

وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التزمت عشرات الجماعات المسلحة بالمشاركة في البرنامج الوطني، وستبدأ الحكومة عملية نزع سلاح بعض هذه الجماعات في غرب البلد قبل نهاية العام. والأهم من ذلك أن عملية السلام قد بدأت بشكل جدي تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تشكل الأساس الوحيد للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتكلم عن ذلك بعد قليل صديقي وشقيقي، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى نِبيي ورئيس لجنة الميسرين.

وإلى جانب عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أحرز البلد تقدما في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام بدعم من البعثة والشركاء. ويسرني أن أعلن أن معدل التوزيع الأساسي قد زاد منذ بداية العام، وقد صرف حوالي نصف المبلغ الذي تعهدت به الجهات المانحة البالغ ٢,٢ بليون دولار. وتتعاون البعثة

مع فريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وفرنسا وغيرهم من الشركاء مع الحكومة في التخطيط للمشاريع وتنفيذها في إطار الخطة، مما سيعزز السلام والأمن والمصالحة والخدمات الأساسية والبنية التحتية والنمو الاقتصادي. كما يضطلع شركاء ثنائيون رئيسيون آخرون، مثل الصين والولايات المتحدة، باستثمارات ضرورية في المجالات المذكورة أعلاه.

(تكلم بالإنكليزية)

وهذا التقدم الذي حققناه معًا يجعلني آمل في أن نضع الأسس اللازمة لبناء السلام المستدام. وعلى غرار أسس المنزل، فإنها لن تحقق أي عائد بمفردها، ولكن من المؤكد أن المنزل الذي لا أساس له سينهار. وبالتعاون مع أبناء أفريقيا الوسطى، يجب علينا الآن أن نساعد في نقل البلد من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة التحول، حيث يمكن أن تشعر جميع فئات المجتمع والمواطنين كافة بفوائد السلام.

إن توصيات الاستعراض الشامل المستقل بقيادة السيد خوان غابرييل بالديث، التي أيدها الأمين العام وقدمها مؤخرا إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وكيل الأمين العام لاكروا تحدد بعض الخطوات الحاسمة الأهمية المقبلة للبعثة. وفي سياق تجديد الولاية، يجب أن ينصب تركيز البعثة بشكل أساسي على مساعدة المبادرة الأفريقية على النجاح. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنني، على سبيل متابعة الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، شاركت في فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية كعضو كامل العضوية. وبهذه الصفة الجديدة، عقدت سلسلة من الاجتماعات والمشاورات الإستراتيجية داخل الفريق ومع الحكومة في التحضير لبدء الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة. وستقوم البعثة من الآن بتعزيز دعمها الفني والدعم في مجال الوساطة للمبادرة.

إن الطريق صوب السلام والمصالحة لن يكون يسيرا، كما يتضح من العديد من عمليات السلام التي قدمت في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعثرت. ويجب علينا في المجتمع الدولي أن نعمل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة أن تركز هذه العملية للسلام على الأشخاص وألا تبوء بالفشل. وعلينا أن نتحلى بالصبر، وأن نكون واقعيين، ويجب علينا تهيئة الظروف اللازمة التي ستمنح المبادرة الأفريقية أكبر فرصة للنجاح.

أولا، يجب أن نضمن انخراط الأطراف في المفاوضات بحسن نية بالتزام حقيقي بالحوار ونتائجه. وهذا يعني أن تكون الأطراف على استعداد لتقديم بعض الحلول التوفيقية الصعبة الأمر الذي سيتطلب رؤية وقيادة من جانب الجميع. كما سيتطلب آلية متابعة شاملة لضمان التزام الأطراف وتنفيذها الكامل للاتفاق الذي يجري التوصل إليه.

ثانيا، يجب أن يؤمن أبناء أفريقيا الوسطى باتفاق السلام ويدعموه. وبالرغم من أن إطار الحوار المتفق عليها لا يسمح بمشاركة مباشرة من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، سيكون من الأهمية بمكان إيجاد سبل مبتكرة تكفل الاستماع إلى أصوات الناس، لا سيما النساء والشباب. وستكون مشاركتهم في آلية المتابعة ضرورية للمضي قدما.

ثالثا، يجب علينا تهيئة الظروف الأمنية المواتية للحوار وتنفيذ نتائجه. ويجب أن يدعم مشاركتنا ضغوط موثوق بها وفعالة ومستمرة، بما في ذلك من الجيش، متى وحيثما دعت الحاجة إلى ذلك. لذلك، أطلب دعم المجلس لضمان تدريب القوات المنتشرة وتجهيزها على النحو المناسب لتلبية هذه المهمة والبيئة التشغيلية الصعبة التي نواجهها يوميا.

وأخيرا، إذا أريد لعملية السلام النجاح، سيتطلب ذلك دعما سياسيا موحدا من أعضاء المجلس وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل. يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة وأن نضمن أن يكون انخراطنا مع جمهورية أفريقيا الوسطى متسقا ومنسقا.

إن نجاح عملية السلام، وإن كان ضروريا، لن يكون كافيا في حد ذاته. وإذا أريد للنتائج أن تصبح مستدامة وللتحول أن

يترسخ، فينبغي للبعثة كذلك أن تدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في عدد من المجالات الحاسمة الأهمية.

أولا، يجب علينا تعزيز سيادة القانون والقضاء على الأماكن غير الخاضعة للحكم في البلد. ويشمل ذلك مساعدة الحكومة على المدى الطويل على استعادة السيطرة على مواقع التعدين من الجماعات المسلحة، لأن الإخفاق في حل هذه المسألة سيعرض للخطر نتائج أي اتفاق سلام. ويشمل ذلك أيضا مساعدة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها الرئيسية وتعزيزها، لا سيما جهاز أمنها القومي، حتى تتمكن من حماية البلد وشعبه ومؤسساته الديمقراطية على نحو أفضل. يجب على البعثة، بالعمل عن كثب مع الشركاء، توسيع نطاق دعمها لإعادة تفعيل قوات الدفاع والأمن الوطنية، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى ووفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين الآخرين مثل فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. هذه القوى لها تأثير مضاعف على المجتمعات التي تنشر فيها. لقد قدم الشركاء بالفعل دعمًا مثاليًا لعملية إصلاح القطاع الأمني، وقد أحرز هذا تقدما ملحوظًا. لكن الاحتياجات القصيرة والمتوسطة الأجل هائلة ويجب علينا الحفاظ على هذا الدعم بل وتوسيع نطاقه لتمكين البلد من تحقيق أولوياته الأمنية الطموحة والهامة. ألتمس دعم المجلس لكفالة أن تحظى البعثة بالولاية والموارد المناسبة للاضطلاع بهذه المهمة والنجاح فيها، كما طلب ذلك الأمين العام في رسالته الموجهة إلى المجلس في أيار/مايو (S/2018/463).

ثانيا، يجب علينا العمل يدا بيد مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز ثقافة الديمقراطية حيث يتم تولي السلطة عن طريق صناديق الاقتراع لا بالرصاص. إن الانتخابات المقبلة تمثل فرصة هامة في هذا الصدد ولبناء ثقافة الشمولية للجميع. وأطلب مرة أخرى دعم المجلس في تكليف البعثة بمهمة مساعدة الحكومة خلال فترة الانتخابات، وأكرر مناشدتها الدول الأعضاء كفالة توفير الموارد لنا للقيام بهذه المهمة والنجاح فيها.

ثالثا، يجب أن نواصل دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة سيادة القانون من خلال تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة والدعم للجهات القضائية الفاعلة في المناطق. كما يجب علينا المضي قدما في برنامج المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال كفالة احترام حقوق الضحايا، ولا سيما حقوق مئات الآلاف من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين شردهم النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نساعد السلطات في وضع استراتيجية متكاملة للعدالة الانتقالية تلبي احتياجات وتوقعات المجتمعات المحلية التي عانت بشدة جراء النزاع.

وأخيرا، يجب على البعثة أن تضاعف جهودها لتحقيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى ٢,٩ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة والحماية، أكثر من نصفهم من الأطفال. إن تحقيق هذا الهدف وتحسين التنفيذ العام للولاية سيتوقف إلى حد كبير على قرار المجلس تعزيز قدرة القوة على التنقل والمرونة كي يتسنى لنا التغلب على التحديات التشغيلية واللوجستية السائدة.

يدرك شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن الطريق إلى الأمام سيكون صعبا. ومع ذلك، فإن الخطوات التي اتخذناها جماعيا حتى الآن للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد تبعث الأمل في المستقبل. وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة لا يمكن التنبؤ بها وغير مستقرة، أعتقد أن التقدم الذي أحرز في مختلف المجالات والأسس التي وضعت هي عناصر أساسية يمكن أن تساعد على تحقيق السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لكفالة أن تعالج التحديات المتبقية بشكل كامل وفي الوقت المناسب. يجب بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح عملية السلام. نحن مدينون لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عانى لفترة طويلة جدا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد نبييه.

السيد نبييه (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني دائما أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن الذين أشكرهم على الدعوة لإطلاعهم على آخر المستجدات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك على الاهتمام المستمر بالبلد. وسيكون من الصعب وصف كل ما يجري وما نقوم به في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال خمس دقائق، ولكنني سوف أحاول القيام بذلك مع إعطاء المسألة حقها. وبدون مزيد من التأخير، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة، في ٢١ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8291)، تجدر الإشارة إلى أنه حدثت تطورات هامة تتعلق بمبادرة الاتحاد الأفريقي، من شأنها أن تفضي إلى التوقيع على اتفاق للسلام والمصالحة بين الجماعات المسلحة والحكومة. ووفقا لخطة فريق الميسرين، فقد واصل أنشطته بوتيرة متسارعة.

ويشمل التقدم المحرز بشأن عقد الحوار، أولا، تعيين أعضاء وفد الحكومة من جانب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يدل على عزمه والتزامه بالمبادرة الأفريقية؛ثانيا، إعداد ١٤ جماعة مسلحة للحوار من خلال عقد حلقات عمل بشأن نماذج المفاوضات والحل السلمي للأزمات؛ثالثا، الأعمال التحضيرية للحوار لوفد الحكومة الحوار من خلال نماذج مماثلة؛رابعا، الأعمال التحضيرية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية والشباب، لرصد تنفيذ الاتفاق الذي سينبثق من الحوار؛خامسا، الزيارة التي قام بها رئيسان سابقان لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ميشيل جوتوديا، السيد فرانسوا بوزيزي، اللذين تبنيا رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، وأعربا عن التزامهما دون تحفظ بخريطة طريق المبادرة الأفريقية وأبلغا الفريق أنهما لن يدخرا جهدا في المساعدة على تحقيق الاستقرار واستعادة السلام في البلد؛سادسا، زيارة العمل التي أجراها الفريق إلى المنطقة دون الإقليمية في تموز/يوليه، وزار خلالها نجامينا للاجتماع مع الرئيس ديبي إتنو لطلب دعمه السياسي للمبادرة، وقد استجاب الرئيس للطلب بتأكيده للفريق استعداده التام في هذا الصدد، وحث مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على استخدام الحوار كسبيل لتسوية الأزمة وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في إطار المبادرة الأفريقية؛سابعا، عقد الفريق من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس حلقة عمل بشأن المواءمة بين مطالب الجماعات المسلحة؛ثامنا، قيام الفريق بالتقديم الرسمي لوثيقة موحدة بالمطالب في ٣١ آب/أغسطس إلى الرئيس فوستين أرشانج تواديرا؛ تاسعا، استجابة الحكومة بسرعة عن طريق وثيقة معنونة ”مشروع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى“؛عاشرا، الخطوة المقبلة والنهائية، وهي عقد الحوار.

وينبغي لنا أن نرحب بذلك التقدم، كإشارة على أن آفاقا جديدة للسلام والمصالحة تنفتح. تعرف الأطراف المعنية الآن ما الذي سيركز عليه الحوار، وهذا أمر هام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الجهود المشتركة التي يقودها المجتمع الدولي في بانغي، بما في ذلك أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يواصل إظهار عزمه المشترك على العمل من أجل السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يمكنني أن أبلغ المجلس بأن المشاورات وتبادل الآراء مع أصحاب المصلحة تتسم بالتطلعية، وأنه يمكن عقد الحوار في الأسابيع القليلة القادمة. ومع ذلك، أود أن أذكر الأعضاء بأنه في إحاطتي الإعلامية السابقة هنا، أكدت على الصعوبات المالية للفريق. وأكرر الرسالة اليوم، وأود أن أشدد على أن الفشل ليس خيارا. ويتمثل الخيار الوحيد في نجاح الحوار واستعادة السلم

لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ولتحقيق ذلك الجانب المهم من مهمة مجلس الأمن لصون واستعادة السلم والأمن الدوليين، تقع على عاتق المجلس الآن مسؤولية اتخاذ تدابير وإجراءات قوية ومحددة لدعم الجهات المعنية في المجتمع الدولي في الميدان، من أجل تعزيز وتسريع استعادة السلام لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذين ما برح يلتمس من المجلس بذل كل جهد ممكن لضمان السلام وحرية تنقلهم في البلد.

وكما ذكرت في آخر مرة تكلمت فيها أمام المجلس، إذا وافق الأعضاء على هذا الجهد ومنحوا الفريق دعما ملموسا، سيسعدني جدا أن أعلن في الاجتماع المقبل للمجلس بشأن هذا الموضوع أن الحوار قد تم عقده، وأن الاتفاق قد تم التوصل إليه بتوافق الآراء، وأن آلية للرصد قد أنشأت، وأن السلام لم يعد عبارة جوفاء وأن تنفيذ الأنشطة بموجب الاتفاق جارية.

ينبغي ألا أختتم بياني دون الإشارة إلى تعاوننا مع أخي بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع زملائه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين نواصل العمل معهم بلا كلل من أجل استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بدعم الحوار وجهود الوساطة لإيجاد حل للأزمة في البلد. وأستطيع أن أؤكد أنه منذ عقد الاجتماع الخاص هنا في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، يشارك الممثل الخاص مشاركة فعالة الآن في جميع اجتماعات الفريق ومشاوراته مع وفد الحكومة.

أود أن أقول إن جميعنا في الميدان ببساطة يحدونا الأمل في أن يتم إتاحة بعض الوسائل لنا، وإنه يمكننا أن نحدث تغييرا بعد كل ما حدث في العقود العديدة الماضية. لقد عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بما فيه الكفاية من الأزمة. وبدعم من المجلس، نود أن نسهم مساهمة حاسمة حتى يعود السلام إلى البلد العزيز علينا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيرفايكه.

السيد فيرفايكه (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، فضلا عن إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي لمخاطبة المجلس اليوم وتبادل الآراء مع السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسفير نبييه. وهذه المرة الثانية بعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على هامش الجمعية العامة التي نناقش فيها جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان مواصلة توجيه إشارات واضحة للاهتمام بالحالة في ذلك البلد.

ويتعين علينا أن نسلم بأن البلد حاليا يمثل مزيجا من الهشاشة وعدم الاستقرار، بالترافق مع أزمة إنسانية لا تزال حادة وطال أمدها. ولذلك السبب نحن بشكل جماعي بحاجة إلى المشاركة ومساعدة البلد على القضاء على العنف وتحقيق الاستقرار الدائم. وينبغي أن يقود ذلك أيضا إلى تحقيق المساءلة من جانب الجهات الفاعلة المحلية. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تظل جميع الجهات الفاعلة مركزة على تحقيق السلام والمصالحة. إن حل الأزمة سياسي، وليس عسكريا.

إن الاتحاد الأوروبي من جانبه، على النحو ما أعرب عنه قبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ملتزم بمواصلة مشاركته ودعمه الكبيرين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وخريطتنا للطريق واضحة: إن توطيد المؤسسات الديمقراطية، واستقرار المؤسسات وإصلاح قطاع الأمن يجب أن تسير جنبا إلى جنب. لقد حددنا الأهداف التالية لتلك العملية: أولا، مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك بترسيخ العدالة الانتقالية؛ ثانيا، استعادة سيادة القانون واستعادة التماسك الاجتماعي؛ وثالثا، تقديم الخدمات

الأساسية، وإعادة تنشيط الاقتصاد، بما في ذلك بالاستخدام القانوني والمستدام للموارد الطبيعية. ونرحب بالجهود التي بذلها الرئيس تواديرا وحكومة بلده في تلك المناطق. ونشجعهما على المضي في ذلك الاتجاه بمزيد من العزم.

إننا ندخل مرحلة حرجة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتطلب تعبئة جميع الجهات الفاعلة الدولية لتنسيق جهودنا بشفافية كاملة. فقد عقد الاتحاد الأوروبي مؤخرا مشاورات مع عدة شركاء، بما في ذلك فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، من أجل تحسين التنسيق في الميدان.

وأولا وقبل كل شيء، وفيما يتعلق بالسلام والمصالحة، أود أن أؤكد مجددا على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة برعاية الاتحاد الأفريقي وقيادة الرئيس تواديرا. ويرسي العمل الذي قام به فريق الميسرين بقيادة السفير نبييه الأساس للتوصل إلى تسوية. وندعو جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، إلى دعم عمل الحكومة والمبادرة الأفريقية بطريقة منسقة بشكل سليم وشفافة بالكامل.

إننا حاليا بحاجة إلى إحراز تقدم سريع والحصول على نتائج. وفي ذلك الصدد، فإن اعتزام الرئيس تواديرا إطلاق مفاوضات مع الجماعات المسلحة أمر إيجابي. ويجب أن تظل العملية داخلية المنشأ. ونحن على استعداد لدعم أي جهود تُبذل في ذلك الصدد. ويشكل قرار تعيين مبعوث مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بادرة طيبة لزيادة المشاركة. وستكمل هذه الجهود أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما جهود الممثل الخاص وفريق البعثة في البلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي يبذلونها في ظل ظروف صعبة للغاية وأن أشيد بجميع أفراد البعثة.

إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة سيناقش قريبا. فلا يزال دورها المتعدد الأبعاد ضروريا للإسهام في المزيد من تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون من الأهمية البالغة بمكان أن تظل البعثة قادرة على تعزيز نطاق سلطة الدولة وبسطها في كامل أرض جمهورية أفريقيا الوسطى. ولن يتحقق ذلك بدون المزيد من تعزيز قوات الأمن ونشرها في المناطق. ويجب أن تكون البعثة المتكاملة قادرة على توفير الدعم التشغيلي واللوجستي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي جرى نشرها، على نحو ما أوصى به الأمين العام.

وفي ذلك السياق، سيواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته الكبيرة في مجال توفير الأمن. ومددت ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتم بنجاح تدريب كتيبة ثالثة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ويجري حاليا تدريب كتيبة رابعة. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم القوانين والمراسيم والمذاهب اللازمة وضعت بدعم من المشورة الاستراتيجية التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وشارك في برنامج بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب نحو ثلث قيادة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وذلك دليل على الدور القيادي الذي تضطلع به بعثة التدريب في بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وفي إصلاح قطاع الدفاع بشكل عام.

كما تهدف أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى تيسير إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وتنفيذ خطة الدفاع الوطني في بوار. فتلك إحدى أولوياتنا. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشدد على ضرورة أن تكون البعثة قادرة على العمل بالترافق مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والوصول إلى جميع أماكن التدريب من أجل الوفاء بولايتها. إن الدعم المقدم للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المجال العسكري يكمل بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لقوات الأمن المدنية. ونحن نستخدم أدوات الاتحاد الأوروبي المختلفة لتقديم المشورة إلى وزارة الداخلية والشرطة والدرك. ويجري ذلك بدون الإخلال بإمكانية زيادة الدعم في المستقبل دعما لتنمية قدرات قوات الأمن الداخلي ونشرها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى بتعزيز قدرة السكان وقدرة الدولة على الصمود، مع التطبيق الكامل للنهج الذي يربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية والصلة بين العمل الإنساني والتنمية. ويبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لجمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ قرابة ٥٠٠ مليون يورو.

إنني آمل أن أكون قد قدمت لكم، سيدي الرئيس، سردا نزيها لالتزامنا بمواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى باعتباره مثالا للتنسيق الثلاثي القوي والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأعلم أن القيادة الأوروبية ستظل مشاركة في الأشهر المقبلة، وأحث جميع الشركاء على الانضمام إلى جهودنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فيرفايكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أدوم.

السيد أدوم (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتزم في بياني تقديم لمحة عامة عن أعمال اللجنة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها سلفي للمجلس (انظر S/PV.8187) في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأثناء ذلك إبراز أنشطة اللجنة وفريق الخبراء، ولا سيما الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد ظلت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى مضطربة في جميع أنحاء البلد خلال عام ٢٠١٨، مع التدهور الملحوظ في الحالة الإنسانية واستمرار هجمات الجماعات المسلحة الضارية على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وبالرغم من ذلك التراجع، أحرزت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما ملموسا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، بالمساعدة القيمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والاتحاد الروسي والولايات المتحدة وفرنسا، فضلا عن الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين. ويمكننا حاليا أن نشهد ذلك التقدم المحرز على أرض الواقع إذ أن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي آخذة في الانتشار تدريجيا في جميع أنحاء البلد، بالترافق مع موظفي البعثة المتكاملة.

وبعد الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها سلفي إلى المجلس، عقدت اللجنة إجمالي ستة اجتماعات: في ٢٣ شباط/فبراير، و ١٦ آذار/مارس، و ٢٥ أيار/مايو، و ٢٢ حزيران/يونيه، و ٢٠ تموز/يوليه و ٧ أيلول/سبتمبر. وتتاح البيانات الصحفية التي تلخص تلك الاجتماعات على الصفحة الشبكية للجنة. ومع ذلك، أود أن أبرز أهمية عدة أنشطة للجنة، وهي تركز على رصد تدابير الجزاءات.

لقد عززت اللجنة تعاونها الوثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الإقليمية والمجاورة من أجل تعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات وتحسين التعاون الإقليمي في ذلك الصدد. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة إحاطة إعلامية للدول الأعضاء كافة، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة والإقليمية، لمناقشة تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء والتوصيات الواردة في التقرير (انظر S/2018/729).

وقد ثبت أن المداولات ذات قيمة كبيرة وأتاحت فرصة لتبادل الأفكار بشأن سبل تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة انتهاكات حظر الأسلحة والتصدي للاتجار بالأسلحة عبر الحدود واستغلال الجماعات المسلحة للمواردَ الطبيعية. لا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى من دون مشاركة المنطقة والدول المجاورة مشاركة وثيقة. وأرى أن

نظام الجزاءات أداة قيمة تساعد على تحقيق التقارب بين بلدان المنطقة لمعالجة إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعملاً بتوصية تقرير منتصف المدّة للفريق، شجعت اللجنة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة على إنشاء وتفعيل أو إعادة تفعيل اللجان لمعالجة المسائل العابرة للحدود، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بنظام جزاءات الأمم المتحدة أو التي تؤثر في انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل تنفيذ حظر السفر على الأفراد الخاضعين للجزاءات، أو التنقل الرعوي، أو الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أثني على عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي وفّرت التدريب للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة في البلد إدارةً آمنة وفعالة. وستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخائر وتشييد مستودعات أسلحة دائمة خارج بانغي، كما هو الحال في بوار، في الأشهر المقبلة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ٢٢ حزيران/يونيه بإحاطة اللجنة علماً بشأن المساعدة التي تقدمها إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي باتت للأسف في خطر بسبب ندرة التمويل. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى توفير مزيد من التمويل لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتخصيصه لمشروعات الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى. من المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة إدارة الأسلحة والذخائر على نحو فعال، وهو شرط أساسي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

أما فيما يتعلق بحظر السفر، فقد عكفت اللجنة وفريق الخبراء على العمل بنشاط مع الجهات الفاعلة المعنية والدول الأعضاء وأتاحت المعلومات اللازمة بشأن الإجراءات المناسبة للاستثناء من حظر السفر من أجل النهوض بأنشطة الوساطة، وفقاً للقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) والمبادئ التوجيهية للّجنة. وأود مرة أخرى، في هذا الصدد، أن أشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الأعضاء المعنية على استخدام هذه الأداة للامتثال امتثالا كاملا لنظام الجزاءات. من المؤسف أنه ما من دولة عضو التمست، منذ إنشاء نظام الجزاءات في عام ٢٠١٣، طلب استثناء من حظر السفر على الرغم من أن اللجنة تدرك تماماً أن الأفراد الخاضعين للجزاءات يسافرون.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، أكّد فريق الخبراء مجددا في تقرير منتصف المدة الذي قدّمه، أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لم تجمّد بعد حسابات وأصول الأفراد الخاضعين للجزاءات ألفريد ييكاتوم، وأوجين نغاييكوسيه، وحبيب سوسو ولم تُوقف دفع رواتبهم. وقد شددت على الأمر نفسه خلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وآمل أن يتم اتخاذ التدابير المناسبة في أقرب وقت ممكن.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن خالص عبارات الامتنان لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على حسن الضيافة والمشاركة خلال الزيارة التي قمت بها إلى بانغي وكاغا باندورو في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مع ممثلي اللجنة من فرنسا، والكويت، وهولندا، وبيرو، وبولندا، والولايات المتحدة، وممثلي سفارتي الصين والاتحاد الروسي في بانغي وعدة أعضاء من فريق الخبراء. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان للممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، وزملائه في البعثة لما قدّموه لوفدي من دعم هائل.

كانت الزيارة التي قمت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الثالثة لرئيس للجنة منذ إنشائها في عام ٢٠١٣، ولكنها الأولى

منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وخلال الزيارة، دعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالإجماع إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة للحكومة، بحيث تتمكن القوات المسلحة من الانتشار في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وحماية السكان من اعتداءات الجماعات المسلحة. وأعربت أيضا عن رأي مفاده أن الحظر لا يؤثر إلا على الحكومة ولا يمنع الجماعات المسلحة من تلقي الأسلحة والذخيرة عبر حدود البلد التي يسهل اختراقها.

ومن جانبي، أكدت على أن تخفيف حظر الأسلحة أو تعزيزه أو رفعه يُعدّ من صلاحيات مجلس الأمن، لا لجنة الجزاءات. كما كررت الاستنتاجات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن بشأن نقاط مرجعية لتقييم حظر الأسلحة، وهي أن ”الحظر لم يكن حائلاً دون حصول الحكومة على الأسلحة من خلال أحكام الإعفاء السارية“ (S/2018/752 الصفحة ٧). وكما ذكر الأمين العام في رسالته، سيكون من المهم تقييم الحظر وفقا للنقاط المرجعية الرئيسية الثلاث، وهي: أولا، التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، بما يشمل القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي وما لها من احتياجات؛ وثانياً، التقدم المحرز فيما يتعلق بالقدرة الوطنية على إدارة الأسلحة والذخائر؛ وثالثاً، التقدم المحرز في مجال رصد الحدود وإدارتها على نحو فعّال من أجل التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أدوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي تعقد في وقت هام للغاية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة بصفة خاصة بسبب أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة بحق المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والعاملين في المجال الطبي والإنساني وأصحاب الخوذ الزرق. إن الانتهاكات المرتكبة ضد المشردين داخليا في بريا في أيلول/سبتمبر أثناء الاشتباكات التي دارت بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا، مأساوية وغير مقبولة. وفي ظل هذه البيئة الصعبة، نؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهود الرئيس تواديرا الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بسط سلطة الدولة. ونشجعه على مواصلة العمل من أجل تحقيق العدالة، ونزع السلاح، والانتعاش الاقتصادي في البلد.

ونعتقد أيضا أن الرسالة الموجهة إلى الجماعات المسلحة يجب أن تكون واضحة. يجب عليها إلقاء أسلحتها وأن تلتزم فورا ودون قيد أو شرط بعملية السلام، وأن تدرك أن أعمال العنف التي تقترفها لن تمر من دون عقاب. وترحب فرنسا في هذا الصدد بالجلسة الافتتاحية للمحكمة الجنائية الخاصة، التي عقدت بالأمس والتي دشنت رسمياً التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في البلد. إنها خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب بالغة الأهمية.

ولكن يجب ألا تحجب الحالة الراهنة، على قدر ما هي مثيرة للقلق، التقدم الحقيقي الذي أُحرز منذ العام الماضي.

وهذا يبين أن حل الأزمة ممكن.

ولذلك، فإننا نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على هامش الجمعية العامة، الذي أكد من جديد دعم المجتمع الدولي للبلد وشدد على أن المبادرة

الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي الإطار الوحيد لعملية السلام هناك. وتلك نقطة أساسية. وفي ذلك السياق، وعلى الرغم من الانتهاء من إعداد قائمة مطالبات الجماعات المسلحة وإرسالها إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع آب/أغسطس الذي نظمه فريق ميسري المبادرة الأفريقية في بوار، فإن الأولوية الآن تتمثل في أن نمضي قدما دون تأخير نحو إقامة حوار مباشر بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل لا ينحي أي مسألة جانبا، وخاصة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر نعتبرها ضرورية لنجاح المبادرة الأفريقية.

أولا، نعتقد أنه من الضروري تجنب المبادرات الموازية، التي لن يترتب عنها سوى الارتباك، فضلا عن كفالة التنسيق الجيد بين جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك شرط أساسي لنجاح المبادرة الأفريقية. ومن المهم للغاية أيضا استمرار التزام الاتحاد الأفريقي وجميع دول المنطقة على أعلى المستويات من أجل كفالة نجاح الخطوات المقبلة في عملية تنفيذ خريطة الطريق التي اُعتمدت في ليبرفيل. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مؤخرا بتعيين مبعوث خاص مشترك من أجل دعم المبادرة الأفريقية، وسيحظى المبعوث، بطبيعة الحال، بالدعم الكامل من فرنسا. وأخيرا، نعتقد أنه من المهم أن يشمل الحوار المباشر بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة شرائح المجتمع الأخرى، ولا سيما النساء، اللاتي لا غنى عن إشراكهن في عملية السلام

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم فرنسا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وللسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها البعثة، فلا غنى عن الدور الذي تضطلع به سواء في حماية المدنيين أو دعم عملية السلام أو تيسير إيصال المساعدة الإنسانية أو دعم إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن ثم، تتطلب بعثة الأمم المتحدة الدعم الكامل من الجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بحفظة السلام الذين يدفعون ثمنا باهظا بسبب خدمتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أثني على جميع الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على التنقل وتقليل كثافة وجودها وتحسين أدائها العملياتي، فضلا عن مواصلة العمل الذي بدأ بالفعل مع البلدان المساهمة بقوات من أجل منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمان عدم الإفلات من العقاب. ويجب، كما يبدو واضحا، أن تستمر تلك الجهود الجديرة بالترحيب.

وفي ذلك السياق، ومع اقتراب تجديد ولاية البعثة، تؤيد فرنسا تماما توصيات الأمين العام، ولا سيما تلك المتعلقة بالحفاظ على تشكيل البعثة وولايتها القويين. ونرى أيضا أن من المهم للغاية أن تكون البعثة قادرة على تعزيز دورها في دعم العملية السياسية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإدماج البعثة في المبادرة الأفريقية وإدماج الممثل الخاص في فريق الميسرين. وتحث فرنسا بقوة مجلس الأمن على أن يأذن للبعثة بتقديم دعم لوجستي محدود لإعادة النشر التدريجي والخاضع للمراقبة لأفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، المدربين بمعرفة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو الحاصلين على تدريب معتمد من البعثة. ويشكّل ذلك الدعم، إلى جانب قوات الأمن الداخلي، أمرا أساسيا ليتسنى استعادة سلطة الحكومة على جميع المكونات الإدارية والأمنية والقضائية – وتلك هي أولويتنا الجماعية، فضلا عن كونها أحد الآمال الكبرى لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ولشعبها أيضا. وأود أن أشيد مرة أخرى بالعمل الممتاز االذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي في دعم إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية استمرار وحدة المجلس والمجتمع الدولي بأسره وحشدهما للجهود من أجل دعم البعثة ولصالح تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك أحد الشروط اللازمة للنجاح في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع مواطنيها. ومن هذا المنطلق، ستقدم فرنسا في الأيام المقبلة مشروع قرار لتجديد ولاية البعثة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة بصفتي ممثل جمهورية كوت ديفوار. ويتوجه وفد بلدي بالشكر أيضا إلى السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطته بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر أيضا السيد بيدياليزون موسى نبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري المعني بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على بيانيهما القيّمين.

يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية الخروج من الأزمة، ولا سيما في تنفيذ المشروع الرائد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وبرامج الحد من العنف المجتمعي؛ وإصلاح قطاع الأمن ونشر قوات الدفاع والأمن؛ فضلا عن استعادة سلطة الحكومة وتحقيق العدالة والمصالحة.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي يجب التصدي لها. وعلى الصعيد السياسي، ترحب كوت ديفوار بالرغبة المعلنة لسلطات أفريقيا الوسطى في إعطاء الأولوية للحوار مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية. فتلك الرغبة في الانخراط في الحوار، ولا سيما مع الجماعات المسلحة وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتي تتماشى تماما مع المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تجعلنا نؤمن بأن هناك طريقة سلمية ومستدامة لإنهاء الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، تعرب كوت ديفوار عن تأييدها للمبادرة الأفريقية وترحب، في ذلك الصدد، بقرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص مشترك من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للمبادرة.

ويشكّل تكرار الهجمات على المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني، فضلا عن نهب وحرق العديد من القرى على يد الجماعات المسلحة، ولا سيما في الأجزاء التي تقع في وسط البلد وجنوبه الشرقي، شواغل يجب التصدي لها سريعا. ويجب علينا أيضا أن ندين العنف الذي ترتكبه تلك الجماعات والذي أسفر عن مقتل العديد من المشردين وثلاثة صحفيين روس. ويشجع بلدي سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الحكومة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وقد مكنت تلك الجهود حتى الآن من استعادة الأمن نسبيا في مناطق مثل بانغاسو وبوار وباواا. ويجب تنفيذ عملية استعادة الحكومة لسلطتها استنادا إلى عملية النشر المشترك للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي سيُمكّن تجديد ولايتها من تدريب قوات الدفاع والأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى وزيادة قوامها.

وعلى الصعيد الإنساني، تتسم الحالة الميدانية بأعمال نهب وحرق للقرى على يد الجماعات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولا يترتب عن أعمال العنف هذه سوى التشريد الجماعي للسكان وتفاقم الحالة الإنسانية. وهناك ما يزيد على

٠٠٠ ٦٠٠ شخص مشرد و ٠٠٠ ٥٧٢ لاجئ. وبالمثل، تشكّل الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة على قوافل المساعدة الإنسانية عقبة رئيسية تحول دون إيصال المعونة إلى السكان وتزيد من صعوبة الحالة في الميدان وتعقيدها.

ويحيي وفد بلدي ذكرى جميع العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم خلال قيامهم بمهمتهم النبيلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، متمنين للجرحى الشفاء العاجل.

ونحث بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في الاضطلاع بمهمتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على العمل الممتاز الذي قام به اليوم الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، وزملاؤه. كما ندعو المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وكذلك المانحين، إلى زيادة دعمهم لعمل الوكالات الإنسانية في البلد. وتؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للبعثة، وتؤيد توصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز وجودها ومهامها في ضوء تجديد ولاية البعثة.

في الختام، تحث كوت ديفوار الأمم المتحدة وبلدان المنطقة والدول المجاورة على وجه الخصوص، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على الحفاظ على مستوى التزامها بنجاح المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي للسيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بدياليزون موسى نيبيي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد كوين فيرفيكي، المدير التنفيذي لدائرة العمل الخارجي الأوروبية المعنية بأفريقيا، والسفير كاكو هوادجا ليون أدوم، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا تزال حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء تجدد أعمال العنف والوحشية التي استولت بها الجماعات المسلحة بقيادة تحالف سيليكا السابق، والمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير، على جزء من البلد وتهاجم أهدافاً مدنية وعسكرية. إننا ندين بشدة الأحداث التي وقعت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر في بلدة سوسو – ناكومبو في جنوب غرب البلد، حيث قتل ثلاثة مواطنين صينيين على أيدي سكان المنطقة وأصيب ثلاثة آخرين.

وندين كذلك الهجمات التي تطال المدنيين في مدينة بريا وعلى طريق بريا – أراباندا في جنوب البلد، حيث قتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا وأصيب أربعة أشخاص. ونشير إلى أن هذه الهجمات غير مقبولة ويمكن أن تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن أحر تعازيها لحكومتي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية أفريقيا الوسطى على هذه الخسائر في الأرواح التي لا يمكن تعويضها، مع الإعراب عن تضامننا مع أسر ضحايا هذه الهجمات. ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

وإذ نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تشجعها على الاستمرار وعدم ادخار أي جهد لدعم سلطات أفريقيا الوسطى من أجل ضمان محاكمة مرتكبي هذه الأفعال الإجرامية، وتقديمهم إلى العدالة. وندعو تحالف سيليكا السابق والمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير، التي تنشط في هذه المناطق، إلى وضع حد فوري لجميع الهجمات ضد السكان المدنيين واحترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. ونشدد

على أن الحل السياسي الشامل للجميع الذي يدعم تطوير مؤسسات عامة فعالة وشاملة للجميع، ويضمن المساءلة عن هذه الأعمال سيساعد على إنهاء هذه الهجمات ضد سيادة القانون والمدنيين.

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية متفائلة بشأن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة، وشارك في رئاسته رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستين تواديرا، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أحمد علام مي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومما لا شك فيه أن هذا الاجتماع قد أتاح إعادة التأكيد على أهمية وجود عملية سياسية شاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن، من خلال المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة.

علاوة على ذلك، إن الجهود السياسية والحوار هي البدائل المحتملة الوحيدة التي بوسعها تحقيق مكاسب السلام الذي طال انتظاره والاستقرار الوطني والإقليمي. وهي أيضا الوسيلة الأكثر احتمالا لدفع الجماعات المسلحة للتوقيع على اتفاق سلام مع الحكومة وتسليم أسلحتها والانخراط في الجهود الإنمائية للبلد.

وتؤمن جمهورية غينيا الاستوائية إيمانا راسخا بدعم المبادرة الأفريقية في تعزيز الإطار العام للحوار بين الجماعات المسلحة وحكومة أفريقيا الوسطى. إننا نقدر جهود البعثة فيما يخص الاضطلاع بدور أكثر أهمية في عملية هذه المبادرة. وفي هذا السياق، من الضروري الترحيب بالتقدم المستمر للبعثة في تنفيذ استراتيجيتها السياسية دعما لجهود إصلاح الحكومة وعملية السلام الوطنية من خلال إبرام اتفاقات على الصعيد الوطني، تتواءم مع السياقات المحلية المحددة والجماعات المسلحة السائدة. وقد كان لهذه الجهود تأثير كبير على انخفاض وتيرة الهجمات ضد المدنيين في الأشهر الأخيرة. ففي بانغي، على سبيل المثال، يسَّر الحوار بين الطائفتين في الدائرة الثالثة العودة التدريجية للأشخاص المشردين بعد عملية سوكولا. وقد ساعدت عمليات السلام والمصالحة المحلية في كل من ماركوندا وزيميو على الحد من أعمال العنف وزيادة حرية التنقل، فضلاً عن تسهيل عودة سلطات الدولة.

ويرحب وفد بلدنا أيضا بالإسهام القيم للسودان والاتحاد الروسي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام عن طريق تنظيم ودعم اجتماع مع فصائل تحالف سيليكا السابقة الرئيسية الثلاثة، والمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير، في الخرطوم في ٢٨ آب/أغسطس. وقد التزمت الفصائل المسلحة في بياناتها بدعم السلام والحوار في إطار المبادرة الأفريقية.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على دور حكومة أفريقيا الوسطى في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، الذي تدعمه بعثة الأمم المتحدة، وأطلق بنجاح في غرب البلد مع سبع جماعات مسلحة. ونحن نتكلم، تواصل الحكومة العمل مع الجماعات المسلحة الأخرى للتوصل إلى اتفاقات جديدة وتمديد نزع السلاح والتسريح ليشمل أجزاء أخرى من البلد. ويتعين التأكيد على أن هذا البرنامج يشكل شرطا مسبقا لإقامة وتعزيز سلطة الدولة، وبالتالي توفير التدريب الكامل وإعادة التسليح للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة في عملية المصالحة في هذا البلد الشقيق والإنجازات التي تحققت، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال دولة هشة للغاية، ومهددة بخطر العودة إلى الصراع. إن هذه الدولة الشقيقة التي تقع في وسط أفريقيا على حافة أزمة إنسانية في غياب الفرص للتنمية والانتعاش بسبب استمرار انعدام الأمن ونقص القوة الشرائية، لكي تتطور أفريقيا الوسطى بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على الفكرة القائلة بأن المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن حلها بالتركيز على

الحلول القائمة على الأمن وحدها. وتؤمن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بالحلول الشاملة والمستدامة للاستجابة لانعدام الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. إن غياب السلام والاستقرار في هذا البلد يتطلب منا أن نتجاوز مجرد احتواء أعمال العنف. ويجب أن نبني مجتمعًا ومؤسسات تتسم بالمرونة التي تضمن الأمن البشري في وسط إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية على نطاق واسع التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المكونة من تحالف سيليكا السابق، والمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير، وجيش الرب للمقاومة، الذي يحتفظ بوجود قوي في العديد من المناطق.

إن الغالبية العظمى من حالات العنف الجنسي المحددة ذات الطبيعة الإثنية والطائفية تعوق التنقل اللازم للمرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بأنشطة حيوية في المجال الاقتصادي ولكسب العيش، مثل الوصول إلى حقول المحاصيل والأسواق والتعليم الكافي. وبناء على ذلك، فإننا نحث الحكومة والجهات الفاعلة من غير الدول على الاتفاق على التزام منسق وتنفيذه في إطار زمني محدد للحيلولة دون وقوع هذه الانتهاكات والتصدي لها، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية شاملة بشأن العنف الجنسي والجنساني. ووفقا للبروتوكول المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، يجب على منظومة الأمم المتحدة مساعدة الضحايا المزعومين من خلال دعم طبي ونفسي.

وتطلعا إلى المستقبل، يجب علينا أن نواصل السعي إلى تغيير السياق السياسي والأمني ودعم الجهود الوطنية لنقل البلد من الحرب إلى السلام. كما إن الحاجة إلى مواصلة جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية مشاركتها البناءة وأن يتم تنسيق جميع جهود الوساطة على نحو وثيق في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز عملية السلام كذلك تشكل أهمية أساسية. وبالمثل، يجب أن نحقق عملية انتخابية شاملة وشفافة تفضي إلى انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، على التوالي، كجزء لا يتجزأ من العملية السياسية.

إننا نؤيد البيان الصحفي الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يؤكد على الحاجة إلى أن تتولى الجهات السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كامل وبحسن نية زمام عملية السلام والمصالحة في البلد، مع العلم بأنه لا يمكن لبلدان المنطقة والشركاء أن يحلوا محل سكان أفريقيا الوسطى أنفسهم في البحث عن حل مستدام. وفي ذلك الصدد، تملؤنا كلمات السيد نبييه بشأن الاجتماع الذي عقده السيد محمد مع الرئيسين السابقين فرانسوا بوزيزي وميشيل دجوتوديا بالتفاؤل والأمل، الذي نأمل أن تفضي نتيجته إلى المصالحة والسلام في أفريقيا الوسطى.

وأود أن أكرر الإعراب عن تهانينا للممثل الخاص أونانغا – أنيانغا على جهوده المعتبرة وقيادته في الإنجاز الناجح لعملية السلام والتطور السياسي، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية، وكذلك لفخامة الرئيس تواديرا، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الجهود المبذولة لصالح السلام والمصالحة. كما أود أيضا أن أعرب عن تأييد جمهورية غينيا الاستوائية للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2018/922) بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وهو السبب في أننا قد أعربنا بالفعل عن تأييد جمهورية غينيا الاستوائية لمشروع القرار الذي ستقدمه فرنسا قريبا في ذلك الصدد. وأخيرا، نقترح أن يزور المجلس هذا البلد الشقيق المعذب خلال هذا العام لحمل رسالة تشجيع ودعم وتضامن لحكومته وسكانه، تماما مثلما فعل قداسة الأب البابا فرانسيس، قبل بضع سنوات.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت الصين باهتمام إلى الإحاطات الإعلامية اليوم.

وقد أحرزت العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت قيادة الرئيس تواديرا، تقدما إيجابيا في الآونة الأخيرة، غير أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هشة. فلا تزال الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة مستمرة ولا يزال تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى يواجه تحديات. وترحب الصين بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز نشر قوات الأمن الوطنية والنهوض بإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز بناء القدرات. إننا ندعو الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المضي قدما على أساس تحقيق مصلحة البلد وشعبه لإحراز تقدم ملموس في نزع السلاح وعملية السلام والمصالحة وحل الخلافات عن طريق الحوار والتشاور.

وتقدر الصين الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحفاظ على الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتدعم الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، وكامل بعثة الأمم المتحدة في وفائهم بولاياتهم واضطلاعهم بأنشطتهم بفعالية. وكذلك تدعم الصين بعثة الأمم المتحدة في تعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس وتحقيق الأمن وتطوير قدراتها في مجال الإنذار المبكر. وينبغي للأمانة العامة أن تحترم احتراما كاملا الشواغل المشروعة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأن تتخذ تدابير ملموسة وفعالة لكفالة سلامة حفظة السلام من أجل تحسين فعالية البعثة.

وتلاحظ الصين تقييم الأمين العام لعمل البعثة وتوصية التكيف ذات الصلة في آخر تقرير له (S/2018/922). وستشارك بنشاط في المشاورات بشأن مشاريع قرارات المجلس ذات الصلة، وسوف نضطلع بدور بناء فيها. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن جميع بلدان المنطقة، تضطلع بدور هام في النهوض بعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي تعزيز تنسيقها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز السلام والمصالحة والحوار والمشاركة في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق السلام والتنمية في وقت مبكر. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لتعزيز بناء القدرات الوطنية وتقديم المساعدة اللازمة إلى الحكومة في جهودها للحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والتعامل مع الأزمة الإنسانية وحل الأسباب الجذرية للنزاع.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة وللإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا والسيد بيدياليزون موسى نِبييه، والسيد كوين فيرفايكي والسفير كاكو هوادجا ليون آدوم.

وتلاحظ بيرو مع بالغ القلق استمرار الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولم ينعكس التقدم المحرز في المجال السياسي بعد في التحسينات الأمنية أو التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الخطيرة. فمعظم البلد يعيش في حالة نزاع نتيجة للوضع الهش للدولة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والتحريض على العنف، بما في ذلك العنف بين الجماعات العرقية، من بين عوامل أخرى.

ويؤسفنا أن العنف يؤثر على السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبعثة المتكاملة، وأن عدد المشردين داخليا واللاجئين آخذ في الازدياد، في بلد يحتاج نصف سكانه إلى المساعدة الإنسانية. وفي ضوء تلك الحالة، نرى أنه من الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لتأكيد سلطة الدولة وتحقيق السلام والمصالحة

الوطنية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي لولاية بعثة الأمم المتحدة، التي على وشك أن تجدد، أن تعطي الأولوية للنقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي لها تقديم الدعم للعملية السياسية. فينبغي للبعثة أن تساعد في تنفيذ المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تدعم السلطات في تنظيم وإجراء انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ونشدد على أهمية الربط بين المبادرة الأفريقية واتفاقات السلام التي توصل إليها في أماكن مثل بانغاسو وبانغي وبوار، فضلا عن التشجيع على زيادة مشاركة المواطنين في حياة البلد السياسية، لا سيما النساء والشباب.

ثانيا، ينبغي لها أن تدعم الاستراتيجية الأمنية. فإحراز تقدم سياسي يتوقف إلى حد كبير على قدرة القوات المسلحة والشرطة على حماية السكان المدنيين. ونرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز الدعم الذي ظلت تقدمه بعثة الأمم المتحدة في ذلك المجال، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وكذلك نرى أنه من الضروري أن تولي العملية السياسية الأولوية للتنفيذ الكامل لعملية إصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف الطائفي.

ونشدد في ذلك الصدد أيضا على دور المجتمعات المحلية، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التصدي الفعال لذلك الوضع المعقّد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تعمل اللجان المختلطة على تعزيز مراقبة الحدود نظرا لأهميتها في التصدي للاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة والموارد الطبيعية.

ثالثا، أنتقل إلى تعزيز المؤسسات. ويتطلب تحقيق السلام المستدام توفر مؤسسات وقدرات وطنية بوسعها منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة، فضلا عن تشجيع المصالحة الوطنية على ذلك الأساس. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على أهمية إسهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في سياق استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية، من شأنها، في جملة أمور، أن تقدم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي وتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ونشيد بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إنشاء وتشغيل المؤسسات القضائية الوطنية، وخاصة المحكمة الجنائية الخاصة.

ويتطلب حل الأزمة اتّباع نهج متعدد الأبعاد في الأجل الطويل للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. ونود التنويه في ذلك الصدد بالجهود التي تبذلها الحكومة على النحو الوارد في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ونشدد أيضا على عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولجنة بناء السلام في منع نشوب النزاعات وحلها، وتنمية المؤسسات وتعزيزها.

وأود أن أختتم بياني بتجديد التزامنا ببناء السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعمنا القوي للبعثة المتكاملة بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، علاوة على تأكيد أهمية تجديد ولايتها لصالح السكان في أفريقيا الوسطى ولتعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الثلاث اليوم وكذلك على عروضهم، فضلا عن جهودهم في دعم السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال العام الماضي. ونود أيضا أن نعرب شكرنا للسفير أدوم على قيادته الممتازة في تنظيم زيارة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) إلى بانغي في وقت سابق من هذا الشهر، وهي زيارة بناءة ومفيدة للجميع. ونشيد على وجه الخصوص بقيادته في تشاطر خبرته الإيجابية في كوت ديفوار فيما يتعلق بحظر الأسلحة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وقبل عام انضمت الولايات المتحدة إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين مؤيدة لزيادة الحد الأقصى لقوام القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة بـ ٩٠٠ فرد، مؤكدين بذلك مجددا رسوخ التزامنا بتحقيق السلام والأمن جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من التأخير المتكرر الملحوظ في نشر تلك القوات، واصلت البعثة إحراز تقدم في المهام المنوطة بها ما أدى إلى تحقيق مكاسب هامة في أمن واستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. وأصبح ذلك واضحا بالنسبة لنا عند زيارة وفد من الولايات المتحدة مدينة بانغاسو في وقت سابق من هذا الشهر – وهو أمر كان مستحيلا قبل عام مضى. واستمع أعضاء الوفد إلى شهادات مباشرة عن الأثر الإيجابي للبعثة هناك. وليس لدينا أدنى شك في أن البعثة تواصل ترك أثر إيجابي على حياة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأحرز أيضا تقدم ملحوظ في استعادة سلطة الدولة وبناء قدرة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي. ويدل وجود أربع كتائب من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى كتائب أخرى متوقعة تولى الاتحاد الأوروبي مهمة تدريب أفرادها، وتم نشرها في جميع أنحاء البلد، على أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمضي في مسار إيجابي.

ونشيد أيضا بالتقدم الذي أحرزته حكومة البلد بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. ويشكل البدء الرسمي للتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الخاصة في هذا الشهر خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا. ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين التغلب عليها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الوضع في المنطقة المحيطة ببلدة بريا، حيث شنت هجمات على المدنيين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وخطف عدد من أفراد شرطة الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي.

وينبغي أن يتمثل هدفنا الجماعي في إيجاد حل سياسي لتحقيق التعافي والسلام الدائم في البلد. وترى الولايات المتحدة أن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تمثّل أفضل سبيل لتحقيق ذلك الهدف وتهيئة الظروف المواتية لبسط سلطة الدولة كي يتسنى تعزيز التنمية. ولكن يجب أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة بالتنسيق والتحلي بالشفافية حتى تكلل المبادرة الأفريقية بالنجاح. وكما قلت في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن جمهورية عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد شهد مواطنو ذلك البلد حوارات سابقة أسفرت عن اتفاقات ولكن دون أن تؤدي إلى أي نتائج. ويجب علينا جميعا العمل معا وبحسن نية لتغيير ذلك المسار، ودعم الرئيس تواديرا وحكومته في سعيهما إلى تحقيق السلام والعدالة والمساءلة والحيلولة دون حدوث الفظائع في المستقبل.

ومن جانبنا، ستقدم الولايات المتحدة الدعم المالي إلى المبادرة الأفريقية. ونعمل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وموظفي بعثة الأمم المتحدة والمسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان تناول محادثات السلام الأسباب الكامنة وراء النزاع المسلح. ونواصل النظر بعناية أيضا في توصيات الأمين العام بإدخال تعديلات على ولاية البعثة، ونتطلع إلى مناقشة بشأن أفضل السبل لتحقيق أهدافنا المشتركة.

فقد شهد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى سلفا عدة اتفاقات سلام موقّعة أعقبها الانهيار بعد الانهيار. وسمعوا أيضا عن برامج لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. ولكن لم يؤد ذلك إلا إلى إثراء القلة وليس غالبية المواطنين. وشهدوا أيضا فشل محاولات سابقة لإصلاح القطاع الأمني، بينما لا يزال المواطنون يعتمدون على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وأيا كان ما سنتفق عليه في التجديد المقبل لولاية البعثة، فإنه يجب أن يستند إلى الدروس التي تعلمناها من الماضي لمساعدة شعب أفريقيا الوسطى على تحقيق

مستقبل أكثر إشراقا. ونتطلع إلى العمل المجلس وزملائنا الآخرين في الأمم المتحدة في ذلك الجهد.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات. وأود أن أطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا، والممثل الخاص موسى نيبي، أن ينقلا إلى أفرقتهما في الميدان امتنان المجلس للعمل الذي تؤديه في ظل ظروف صعبة، وأردد إعراب زميلي الأمريكي عن الشكر والتقدير لسفير كوت ديفوار للعمل الهام الذي يتولى قيادته شخصيا بالنيابة عنا جميعا.

ونشاطر الأمين العام تقييمه الذي توصل فيه إلى أن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة للغاية – وهي الرسالة نفسها التي تكررت في رسالة وجّهتها إلينا جميعا اليوم ٤٥ منظمة غير حكومية تعمل في ذلك البلد. ومثلما بيّن مقدمو الإحاطات اليوم، فإن هناك بعض المؤشرات الإيجابية على التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، غير أن الحالات الأمنية والإنسانية والعدلية لا تزال مثيرة للقلق. ويجب على المجتمع الدولي عدم التراخي في جهوده الرامية إلى بناء جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا آمنا ومستقرا وسلميا.

فلا تزال الاعتداءات على المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني مستمرة. ولا يزال أكثر من واحد بين كل أربعة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى يعانون من التشرد. وأصبح نصف عدد السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ومع ذلك لم تُموَّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ إلا بنسبة ٣٦ في المائة فقط. ونحث جميع الدول الأعضاء على المساعدة في سد تلك الفجوة. وقدمت المملكة المتحدة ما قيمته ٦٣ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٨١ مليون دولار في شكل معونة إنسانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٥. ونرى أن هذه المساعدة تدعم التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – الأمر الذي يحقق مصلحتنا جميعا.

ومن الواضح أنه ينبغي، لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تقترن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد على المدى القصير بالتقدم المحرز في تحقيق المصالحة والعدالة والسلام على المدى البعيد. وعليه، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها السبيل الوحيد إلى السلام. وأتفق تماما مع السفير الفرنسي على ضرورة تجنب المبادرات الموازية التي تهدد بحدوث التشويش أو ما هو أسوأ من ذلك. ومن الضروري أيضا استمرار الدعم الدولي المنسق لكي يتسنى لجمهورية أفريقيا الوسطى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. لذا، فإننا نرحب بتوصية الأمين العام بزيادة مشاركة الأمم المتحدة في تلك المبادرة لضمان الربط بين الجهود السياسية والسلمية والأمنية وزيادة التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين فيما يتعلق بمسار جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دورا أساسيا في دعم مبادرة السلام. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الزملاء الآخرين في مجلس الأمن على ضمان تمكين البعثة من تقديم ذلك الدعم في إطار ولايتها في مجال تحقيق الاستقرار. وعليه، نرحب بتوصية الأمين العام بأن يركز تجديد ولاية البعثة على عملية السلام، بما في ذلك عن طريق زيادة مشاركتها المباشرة.

ونثني، دعما لتنفيذ ولاية البعثة، على خطة الأمين العام لاستحداث آلية لإدارة الأداء لتخفيف الضغط الذي تعاني منه البعثة. وبذلك ستكون أكثر قدرة على تحسين أدائها وتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي. وأشير في هذا الصدد إلى تعليقات الممثل الخاص أونانغا – أنيانغا بشأن كفالة حسن تدريب وتجهيز القوات التي يتم نشرها.

وهو محق في قوله إنها من مسؤوليات المجلس.

كما نُرحّب بتوصية الأمين العام بوضع وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة للاتصال والتوعية، توضح أن البعثة تؤدي واجبها تجاه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبني فهما أفضل لعملية السلام وتضمن أننا نأخذ في الاعتبار آراء واحتياجات مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما سمعنا ورأينا جميعاً في العديد من المناسبات في المجلس، فإن عملية سلام شاملة للجميع تكفل مشاركة المرأة من الأرجح أن تكون عملية مستدامة وناجحة.

ومن بين هذه الشواغل المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، علينا أن نتذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. إن التحريض على العنف، بما في ذلك على أسس دينية وعرقية، والهجمات على المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني ستستمر بلا رقيب إذا واصل الجناة الظن بأن الإفلات من العقاب هو الأمر السائد. نحن ندرك الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة، لتقديم بعض مرتكبي الجرائم الخطيرة للمساءلة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تترجم الأنباء الإيجابية عن الجلسة الافتتاحية للمحكمة الجنائية الخاصة المنعقدة بالأمس إلى إحراز تقدم ملموس قريباً في مكافحة الإفلات من العقاب، خاصة وأن تحقيقات المحكمة يمكن أن تبدأ رسمياً الآن.

ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل مع الشركاء الدوليين للتعجيل بإحراز تقدم بشأن العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية، وضمان وجود الآليات القضائية لدعم الإجراءات القانونية الواجبة بشأن هذه القضايا وغيرها. لا يزال هذا عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد قطع المجتمع الدولي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى شوطاً طويلاً منذ انتخابات عام ٢٠١٥. ويجب أن نواصل الاتحاد في تركيزنا على بناء السلام والاستقرار في البلد وتهيئة الظروف للحماية الطويلة الأجل والازدهار اللذين يستحقهما الشعب.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلّم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أونانغا - أنيانغا؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد موسى نبييه؛ والمدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد فيرفايكه؛ ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أدوم، سفير كوت ديفوار، على معلوماتهم المستكملة الهامة وقيادتهم المتميزة. كما نرحب في القاعة بالسفير كبونغو، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى.

يود وفد بلدي مشاركتكم بعض الملاحظات بشأن أهم النقاط البارزة.

أولاً، على الصعيد السياسي، نشدد على أن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تظل الإطار المبدئي لعملية السلام في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نرحّب بأعمال فريق الميسرين التابع للمبادرة لإعداد الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة. ونعرب عن أملنا في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية بطريقة بنّاءة وأن تكون ملتزمة بمواصلة الحوار وبتدابير بناء الثقة.

ومن المهم أيضاً المواءمة بين جميع مبادرات السلام في إطار المبادرة الأفريقية لضمان اتساق عملية السلام، وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون شريكاً أساسياً. وفي هذا الصدد، نرحّب بقرار الأمم المتحدة وقيادة الاتحاد الأفريقي تعيين شخصية بارزة كضامن لعملية السلام يتولى تنسيق جهود جميع الشركاء المعنيين، وبالتالي تيسير تعزيز المشاركة الإقليمية. كما أن الدعم الذي تعهد به الشركاء الإقليميون والدوليون في هذه العملية أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نقدّر جهود الوساطة التي يبذلها السودان، بدعم من الاتحاد الروسي، ونتطلع إلى مفاوضات السلام التي ستجري في الخرطوم، ويؤمل أن

يكون ذلك في كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن السودان ينبغي أن يشكل جزءاً هاماً من الحل.

ونشير أيضاً إلى الدور الهام الذي تضطلع به البعثة في النهوض بعملية السلام من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك عن طريق تقديم مساعيها الحميدة، وصياغة وضعيتها الأمنية، وتقديم الخبرة الفنية وتيسير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أنها تقوم بدور حاسم في إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية. ولذلك، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتعزيز المهام ذات الأولوية المسندة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة من أجل دعم العملية السياسية عبر زيادة العناصر الفنية والمعنية بالوساطة لتعزيز تلك المبادرة ومواءمة استراتيجياتها السياسية والأمنية مع المبادرة الأفريقية.

كما نقر بضرورة قيام الحكومة والمبادرة الأفريقية والبعثة بتنفيذ خطط استراتيجية شاملة للاتصال والتوعية، بهدف توعية السكان بعملية السلام، وفهم التصورات المحلية والدوافع، وتوضيح ولاية البعثة وإجراءاتها.

كما أننا نقر بالجهود الملتزمة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت قيادة الرئيس تواديرا، لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادرات المحلية للسلام والمصالحة. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل زيادة القدرات الأمنية والمؤسسية للدولة، التي تكتسي أهمية أكبر في ضوء الانتخابات المقبلة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ثانياً، على الصعيد الأمني، ندين بشدة استمرار هجمات الجماعات المسلحة على المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. يؤدي تكثيف الخطاب الطائفي والنزاعات القبلية إلى ارتفاع مستويات العنف، مما يقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ونشدد على أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين إلى جانب بعثة الأمم المتحدة، باعتبار البعثة القوة الرئيسية التي توفر الأمن وهي في ذات الوقت تتحمل فوق طاقتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ثمة حاجة إلى المزيد من الدعم من الشركاء الدوليين لتعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية، وكذلك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة بشأن حماية المدنيين بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ونشيد بالمساهمة القيمة لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع الدعم التشغيلي من جانب بعثة الأمم المتحدة، في تدريب ونشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونود أن نلفت الانتباه أيضاً إلى ضرورة كفالة أمن حفظة السلام.

على الصعيد الإنساني، وفي ظل نقص التمويل وتقلص وجود جهات العمل الإنساني، فإن تزايد أعداد المشردين داخلياً واللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة يقتضي اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي ودعماً مالياً.

في الختام، نود أن نشدد على أن جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تُستكمل باستراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب باستمرار التزام الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بجهودهما الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية مواتية. ونؤيد أيضاً مشروع القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة، الذي ستقدمه فرنسا قريبا.

أخيرا، يكتسي دعم الحكومة من جانب بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء الآخرين، نفس القدر من الأهمية الحاسمة لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد

أونانغا – أنيانغا؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد موسى نبييه؛ والسيد كوين فيرفايكه على إحاطاتهم الإعلامية عن آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نقدّر الإحاطة التي قدمها السفير ليون أدوم بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى وعن نتائج زيارته الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نرحّب بالممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشارك في هذه الجلسة.

لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات هائلة. إن غياب سلطة الدولة في معظم أنحاء البلد وأنشطة جماعات المعارضة المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي التي تقاتل من أجل الأراضي والموارد عن طريق هياكل إدارية وضريبية موازية غير قانونية تُلقي بالبلد في دوامة أخرى من العنف والنزاع. وننوه بالجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا وحكومته، بما في ذلك في مجالات إصلاح قطاع الأمن وإنشاء هياكل فاعلة للدولة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. ونقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن العديد من الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين في هذا الصدد.

ومع ذلك، نود أن نشدد على أهمية تهيئة مُلكية وطنية قوية وبناء الزخم اللازم للحوار الحقيقي والشامل للجميع، في سياق المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه البلد في تحقيق استقرار الحالة الأمنية، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، ووضع هياكل الحوكمة الشاملة للجميع.

ويشجعنا الدعم المتزايد المقدم إلى المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأفريقي. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتآزر فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بإحلال السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا السياق، نرحب بعقد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى على هامش الجمعية العامة والذي أكد من جديد دعم المجتمع الدولي للمبادرة الأفريقية.

ونؤيد قرار الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص مشترك والذي سيكون أيضا ضامنا لعملية السلام في الميدان ويعمل على تيسير التنفيذ الفعال للمبادرة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق الاتصال مع جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة. ونأمل في أن يساعد ذلك على التعجيل بعملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونقدر أيضا نتائج المشاورات الأخيرة بقيادة رئيس جمهورية السودان، فخامة الرئيس عمر البشير، وإعلان الالتزام الصادر عن ميليشيات أنتي بالاكا، بقيادة ماكسيم موكوم، وائتلاف سيليكا السابق بقيادة نور الدين آدم، صوب إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا يزال دور البعثة لا غنى عنه، ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة في اضطلاعها بالمهام الموكلة إليها في ظل ظروف صعبة. وندين بشدة الهجمات على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني في الميدان. ونشيد بالذين ضحوا بأرواحهم من أجل إحلال السلام.

ونثق في أن مجلس الأمن سيواصل تعزيز البعثة لتمكينها من الاستجابة للحالة المتغيرة في الميدان. وعلى وجه الخصوص، يجب تعزيز مجموعات القتال السريع وكتيبة الاحتياط وسرية القوات الخاصة وسرية قوة الرد السريع ووحداتها التمكينية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بنتائج الاستعراض الاستراتيجي وندعم تنفيذ توصيات الاستعراض ذات الصلة. ويظل الدعم الذي

تقدمه البعثة إلى مبادرات السلام والمصالحة المحلية التي تقودها الحكومة حاسم الأهمية، وننوه بإسهامها في الحد من العنف وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وتيسير عودة المشردين داخليا.

ولذلك، نؤيد تجديد ولاية البعثة ونتطلع إلى المشاركة بصورة بناءة في المناقشات المقبلة في هذا الصدد.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر المتكلمين على وضوح بياناتهم. إن اقتراحاتهم قيّمة في ضوء تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وترحب مملكة هولندا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/922). وأنضم إلى سفير فرنسا في الإعراب عن التهنئة على عقد الجلسة الافتتاحية للمحكمة الجنائية الخاصة أمس. إن المحكمة ضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب.

اليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط: أولا، عملية السلام؛ وثانيا، حماية المدنيين؛ وثالثا، إصلاح القطاع الأمني.

إن مملكة هولندا تؤيد تأييدا تاما المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما قال الرئيس تواديرا أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.9)، فإن المبادرة تظل الإطار الوحيد لمفاوضات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الأشهر الأخيرة، نظرنا في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعزز دعمها للمبادرة الأفريقية. والدعوة الموجهة إلى الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أونانغا – أنيانغا، للانضمام إلى فريق الميسرين والإعلان عن تعيين مبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يشكلان معلمين هامين. ومن شأن ذلك التطور المشجع تعزيز الزخم الذي ولدته مفاوضات السلام. ويجب على مختلف الجهات المعنية الآن مضاعفة جهودها.

وندعو الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها. ونذكرها بأن المجلس يستطيع تطبيق جزاءات على من يقوضون السلام.

وسعيا إلى إحلال السلام الدائم، ندعو الحكومة إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كبيرة في المفاوضات. والتزام بلدان المنطقة أمر لا غنى عنه. ونرحب بالجهود التي يبذلها السودان لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من المبادرة الأفريقية. ونشجع البعثة على تعزيز دورها التنسيقي في دعم العملية السياسية، تمشيا مع تقرير الأمين العام.

والنقطة الثانية التي أود التطرق إليها تتعلق بحماية المدنيين. وهذه مهمة رئيسية للبعثة لدعم السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتظل تلك المهمة تمثل تحديا وستكون صعبة للغاية إن لم نوفر للبعثة المعدات والوسائل اللازمة لتعزيز قدرتها على التنقل. وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس التعلم من تجربته، الإيجابية أو السلبية، في منطقة العمليات. وقد التزمنا بذلك في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتتعلق النقطة الثالثة بإصلاح قطاع الأمن. وتثني مملكة هولندا على عمل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين الذين يسهمون في إعادة تأهيل قوات الأمن. ومن خلال تقاسم نفس الهدف، يجب أن يتعاون جميع الشركاء بطريقة منسقة وشفافة. ونهيب بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الإسهام في ذلك النهج.

إن مملكة هولندا تؤيد التوصيات الواردة في رسالة الأمين العام (S/2018/463) بشأن الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأسفرت عمليات النشر الأولى للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عن نتائج مشجعة. بيد أنها تفتقر إلى الوسائل الضرورية، بما في ذلك المعدات الأساسية. وللبعثة دور حيوي في إعداد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لاستئناف مهمتها الأسمى المتمثلة في حماية المدنيين. وذلك الدعم يجب أن يتوافق مع سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن هذه اللحظة حاسمة بالنسبة لأبناء جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد تدهورت الحالة الإنسانية بشكل ملحوظ. وشرد نصف السكان. ويسود انعدام الثقة، بما في ذلك إزاء البعثة. وبينما تستعد الأطراف المتحاربة للاجتماع قريبا على طاولة المفاوضات، نذكرها بأن بيدها بناء مستقبل أفضل لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر إلى السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، على الإحاطة القيمة التي تقدم بها. كما أتقدم بالشكر كذلك إلى السيد موسى نبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإلى السيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري المعني بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ وإلى الممثل الدائم لكوت ديفوار بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، على الإحاطات القيمة التي تقدموا بها.

سأتطرق في كلمتي إلى ثلاث مسائل خاصة بموضوع نقاشنا اليوم، ألا وهي: الأوضاع الأمنية والأوضاع الإنسانية والأوضاع السياسية.

أولا، الأوضاع الأمنية، خلال مشاركتنا في الزيارة الرسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، لمسنا عددا من الخطوات الإيجابية التي تحققت سواء على الصعيد الأمني أو السياسي، على الرغم من استمرار هشاشة الأوضاع الأمنية في العاصمة بانغي وفي مدينة كاغا باندورو، التي كانت ضمن جدول زيارة اللجنة. فالأوضاع الأمنية بشكل عام لا زالت غير مستقرة منذ اندلاع أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وتفاوت حدتها منذ ذلك التاريخ إلى هذا اليوم بسبب تصاعد أعمال العنف بين الجماعات المسلحة والأطراف المتنازعة ولاستمرار ظاهرة خطابات الكراهية والتحريض الديني والطائفي.

ونود هنا أن نعبر عن بالغ قلقنا من الانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي تقوم بها تلك الجماعات المسلحة المتطرفة ضد موظفي الأمم المتحدة، وأعضاء بعثة تحقيق الاستقرار، والعاملين في المجال الإنساني.وتلك الهجمات التي تستهدف المسلمين ورموزهم الدينية، وحرق منازلهم، وتتعرض لدور العبادة المقدسة، ندينها بأشد العبارات، مثلما ندين جميع الاعتداءات التي تستهدف الأشخاص لاختلاف دياناتهم، أو الأماكن المقدسة التي يقيمون بها شعائرهم من أي طرف كان. وندعم جهود السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى المبذولة لوقف تلك الأعمال المسلحة، ونشر التوعية بين مختلف طوائف الشعب، للحد من ظاهرة خطابات الكراهية، وتكريس مبدأ التعايش السلمي بين كافة الأطياف.

فباستقرار أمن جمهورية أفريقيا الوسطى ستتحقق خطوة هامة تسهم في تعزيز أمن منطقة أفريقيا الوسطى ككل. ونشيد هنا ببدء المحكمة الجنائية الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى دورتها الافتتاحية الرسمية يوم أمس، ونتطلع بأن تسهم في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين. ونرحب بمقترح تعيين مبعوث خاص مشترك ما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وكذلك بمقترح دمج جميع المبادرات الأفريقية لدعم المبادرة الأفريقية للمصالحة والسلام.

ثانيا، الحالة الإنسانية، نأسف لكون الحالة الإنسانية لا زالت حرجة، وأن ما يقارب نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة. وبوجود أكثر من ٦١٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وأكثر من ٥٧٢ ٠٠٠ من اللاجئين في الدول المجاورة، أصبحت أن جمهورية أفريقيا الوسطى من أكثر دول العالم حاجة إلى المساعدات الإنسانية. ومن المقلق كذلك أن شريحة كبيرة من بين المحتاجين لتلك المساعدات هم من فئة الأطفال والنساء.

ثالثا، الحالة السياسية، إن المبادرة الأفريقية، والتي تحظى بقبول واسع من أغلب الأطراف السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمثل ركيزة هامة للتحاور بين الحكومة والجماعات المسلحة. وندعو جميع الأطراف المتنازعة للانخراط ضمن عملية الحوار، لتسوية النزاع الذي طال أمده. ونشيد هنا بالجهود التي تبذل من قبل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي ممثلا ببعثته المعنية بتدريب القوات العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يفوتني هنا الإشادة بالجهود الإقليمية المبذولة لجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار ضمن مبادرة الاتحاد الأفريقي. وبلا شك فإن تلك الجهود أن استمرت ستؤتي ثمارها بتحقيق الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى حين الوصول إلى الانتخابات الرئاسية القادمة بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، مع تطلعنا بمشاركة كافة شرائح المجتمع فيها، بمن في ذلك الشباب والمرأة

ختاما، أود أن أؤكد دعمنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لفترة سنة قادمة تنتهي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩،لما تمثله البعثة من عنصر هام في تحقيق الأولويات في جمهورية أفريقيا الوسطى، من: دعم العملية السياسية، وحماية المدنيين، وتهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم عمل القوات العسكرية الحكومية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وندعم كذلك توصية الأمين العام بإضافة مهمتين جديدتين إلى ولاية البعثة، وهما دعم العملية الانتخابية، وتوفير دعم لوجستي محدود للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، وكذلك التوصية الخاصة بتعديل دور البعثة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. ونعرب عن خالص امتناننا للجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص، ولجميع العاملين في بعثة تحقيق الاستقرار بجمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية: الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد بيدياليزون موسى نبيي؛ والمدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد كوين فيرفيكي، وزميلنا السفير كاكو ليون أدوم على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

ترحب بولندا بأنه تم إحراز بعض التقدم الإيجابي في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي تظل الإطار الرئيسي لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. مع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود للتأكد من عدم إضاعة الإنجازات التي تحققت لغاية الآن. ندعو جميع أطراف الأزمة إلى المشاركة الكاملة في الحوار والوفاء بالتزاماتها.

ولئن كنا نشيد بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي، فضلا عن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، في جهود الوساطة والمصالحة، فإن بولندا تؤكد على أن الاتساق يكتسي أهمية في العملية. ولكي يتم إحداث تغيير حقيقي، يجب أن تشمل العملية السياسية جميع الجماعات السياسية والاجتماعية والعرقية، وكذلك المرأة، ويجب أن تتم على المستوين المركزي والمحلي. وتحقيقا لهذا الغرض، من المهم التأكد من شفافية جميع الإجراءات التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الخارجية. ولا بد من إعادة بناء الهياكل السياسية والإدارية والقضائية في البلد والحد من الشعور بالإفلات من العقاب في المجتمع. ومن الأهمية بمكان إيجاد روابط أوثق بين عملية السلام والعدالة، وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، التي ينبغي أن توفر الزخم اللازم لتنفيذ عمليات اللامركزية، وإقامة العدالة الانتقالية، وتوسيع نطاق بسط سلطة الدولة.

وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق السياسي، وضمان إيصال المعونة الإنسانية العاجلة ينبغي

استكمالهما بالبرامج الإنمائية الطويلة الأجل التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، وتشمل جميع الفئات من كل جانب من جوانب النزاع.

ترحب بولندا بإعادة بنشر القوات المسلحة التي تلقت التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في عدة مناطق في البلد بدعم عملياتي من البعثة المتكاملة، وهو أمر ضروري من أجل تعزيز الملكية الوطنية والمسؤولية عن الأمن في البلد. ومع ذلك، يجب أن تتم معالجة مسألة الدعم اللوجستي المقدم إلى قوات الأمن الوطنية على وجه الاستعجال. و بولندا تود أن تشير إلى أن جميع الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة ميدانيا ينبغي لهم أن يقوموا بأعمالهم بطريقة منسقة وشفافة، وهي الطريقة الوحيدة لتحقيق نهج موحد تجاه تفعيل قوى جمهورية أفريقيا الوسطى وضمان امتثالها لأعلى المعايير. ومراعاة للحالة الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن أولويات البعثة المتكاملة ومهامها الأساسية لا تزال صالحة. ونحن نقدر مشاركتها في دعم العملية السياسية، وحماية المدنيين، وفي تهيئة بيئة آمنة لإيصال المعونة الإنسانية.

وفي الختام، بينما نقدر الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا يزال هناك طريق طويل أمام جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي وشعب البلد مواصلة المسيرة من أجل الحفاظ على ما تم إنجازه بالفعل. وترحب بولندا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2018/922).

إننا نشيد بالأعمال الهامة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليون الآخرون، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أؤكد للممثل الخاص أونانغا – أنيانغا وفريقه على دعمنا الكامل.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد بيدياليزون موسى نِبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والسفير ليون أدوم ممثل كوت ديفوار على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ونشاطر الشعور بالقلق الذي أُعرب عنه في تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922) حيال استمرار حالة عدم الاستقرار في البلد، ولا سيما على الجبهة الأمنية. إن جزءا كبيرا من أرض جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال واقعا في نطاق سيطرة الجماعات المسلحة. وبالرغم من بعض التحسينات الإيجابية فيما يتعلق بمسألة بسط سلطة الدولة، فإن الهيئات الحكومية المحلية لا يمكنها أداء مهامها بشكل كامل.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا في وفاة حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم هذا العام. ولا يمكن المغالاة في تقدير شجاعة ذوي الخوذ الزرقاء في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أن نعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولجهود السيد أونانغا – أنيانغا شخصيا. إننا ندرك أن مهمة البعثة ليست مهمة سهلة، بالنظر لمساحة البلد ووجود عدد كبير من الجماعات المسلحة هناك.

وتعتزم روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في مجموعة الدعم الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى، مواصلة دعمها الكامل لعملية المصالحة الوطنية التي بدأت هناك، بالعمل بالتنسيق مع السلطات في بانغي، والاتحاد الأفريقي، وقيادة جمهورية السودان وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالبحث عن سبل لتطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتفق مع الأمين العام على أن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تكتسي أهمية حيوية بوصفها سبيلا إلى التوصل إلى تسوية سياسية. ونؤيد التنفيذ الكامل لخارطة الطريق

من أجل التوصل إلى تسوية في أفريقيا الوسطى، التي أُقرت في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ بوساطة الاتحاد الأفريقي.

ويشكل التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الأفريقية خطوة إيجابية، ونرحب على وجه الخصوص بالمحادثات التي عقدها في مدينة بوار في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس فريق ميسري المبادرة مع ممثلي ١٤ من الجماعات المسلحة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الوثيقة الموحدة التي أسفرت عنها المحادثات إلى بدء حوار مباشر بين الحكومة والجماعات المسلحة. ونعتقد أن المحادثات التي عقدت في ٢٨ آب/أغسطس في الخرطوم برعاية الرئيس السوداني البشير بين قادة أكبر الجماعات المسلحة، بما في ذلك بعض الجماعات التي كانت في السابق متحالفة مع ائتلاف سيليكا ومليشيا أنتي بالاكا، تمثل خطوة هامة في إطار المسعى الأفريقي العام لإيجاد سبل لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج من النزاع.

لقد أعلن الإعلان الذي وقع عليه في ختام اجتماع الخرطوم إنشاء معارضة متحدة في أفريقيا الوسطى بهدف تحقيق السلام الدائم والمستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتسجيل التزام المعارضة بمبادرة الاتحاد الأفريقي، واستعدادها لبدء عملية للسلام مع الحكومة المركزية والتزامها باحترام حقوق الإنسان وضمان حرية تنقل وسلامة ممثلي منظمات تقديم المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في جميع أنحاء البلد. ونحن نفترض أن مثل ذلك الاتحاد سيمكن المعارضة من التوصل إلى اتفاقات ملموسة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن روسيا تؤيد المواءمة بين مبادرات السلام المختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على الدفع قدما بعملية التفاوض، الأمر الذي سيساعد على منع المبادرات من التنافس فيما بينها، على النحو الذي يحذر منه تقرير الأمين العام. وتتماشى مساعدة روسيا في تنظيم الاتصالات في الخرطوم مع الجهود التي يبذلها المجتمع الأفريقي، الذي يقدم إسهاما حاسما في إنهاء حالة الجمود في حالات الأزمات في القارة الأفريقية وفقا لمبدأ الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. إننا ندعو باستمرار إلى مساندة المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، للاتفاقات التي يجري التوصل إليها بوساطة الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات الأفريقية، وإلى تزويد هذه الاتفاقات بالدعم السياسي والمعنوي والمادي.

وننوه بالخطوات التي اتخذتها بانغي لإصلاح قطاع الأمن بهدف استعادة السيطرة على جميع أنحاء البلد. وتهدف هذه الخطوات، بالترافق مع الدعم المقدم من المجتمع الدولي، إلى المساعدة على تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ خطة الدفاع الوطني التي وافق عليها الرئيس تواديرا بهدف نقل المسؤولية عن شؤون البلد تدريجيا إلى سلطاته القانونية. إننا، من جانبنا، نؤكد على أن روسيا ستواصل دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك في مجال تعزيز القدرات القتالية للقوات المسلحة وإمكانات الموظفين. لقد تمكن الأخصائيون العسكريون الروس من تحقيق نتائج هامة في فترة قصيرة من الزمن بتدريب أكثر من ١ ٠٠٠ من أفراد قوات أفريقيا الوسطى. ونعتزم أيضا مواصلة زيادة مساعدتنا على جبهة العمل الإنساني، لا سيما بتقديم الخدمات الطبية إلى السكان. إن تعاوننا مع السلطات الشرعية لجمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة بناء قواتها للأمن الوطني تعاون بناء ومتسم بالشفافة، على نحو ما شهد به أحدث تقرير لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠١٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ونتائج عمليات التفتيش الدقيقة الأخيرة التي أجراها ممثلو الأمم المتحدة العسكريين للدفعة الأولى من المعدات التي تبرعت بها روسيا لوزارة الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى في بداية هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نأمل أن تتوقف مساعدتنا العسكرية والتقنية لبانغي عن إثارة

ما يمكن أن يسمى بالغيرة فيما بين زملائنا في المجلس. ونعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن التعاون البناء من جانب جميع أصحاب المصلحة الدوليين أمر مطلوب بصورة ملحة.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم ومنظوراتهم القيمة، وعلى ما بذلوه من جهود لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود بصفة خاصة أن أشكر زميلنا السفير أدوم على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠١٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشعر بالتشجيع من التزام الرئيس تواديرا بالمضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير الذي عقد خلال المناقشة العامة للجمعية العامة. وبطبيعة الحال تكتسي ملكية البلد وقيادته الوطنيتين أهمية بالغة لإحراز تقدم. وهناك حاجة في الوقت الحالي إلى تقديم الدعم الدولي الجيد التنسيق والمستم بالشفافة. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى بوصفها إطار عمل لجميع المشاركات الدولية. ونرحب أيضا بالاقتراح الداعي إلى تعيين مبعوث خاص لقيادة المبادرة يتولى حشد المشاركة الإقليمية والدولية وتنسيقها. وينبغي أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور قوي في دعم العملية.

ومع ذلك، يجب أن تصبح المبادرة الأفريقية أكثر شمولا في النهج الذي تتخذه. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي حيز في تشكيل المبادرة الحالي لممثلي المجتمع المدني. وتضطلع النساء بأدوار رئيسية كوسطاء في المبادرات المحلية، ونعتقد أن هناك إمكانية لزيادة مشاركتهن في فريق ميسري المبادرة الأفريقية، فضلا عن إمكانية مشاركة النساء بوصفهن أطرافا في الحوار. ونناشد الممثل الخاص للأمين العام، بوصفه عضوا جديدا في الفريق، بالترافق مع الممثل الخاص نبيبه وغيرهما، العمل على تحسين إشراك المجتمع المدني، فضلا عن مشاركة النساء.

كما أن إحراز تقدم في النهوض بعملية السلام أمر هام لإجراء انتخابات مستقرة وذات مصداقية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

إننا نؤيد توصية الأمين العام بتضمين دعم لوجستي محدود للعملية الانتخابية في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو ضروري لتعزيز القدرات، وضمان تطبيق الجدول الزمني وفقا للدستور.

ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة، ونحن قلقون جراء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة على نطاق واسع، وكذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين وعمال الإغاثة. إن العنف الجنسي والجنساني يستخدم بشكل متزايد كسلاح حرب، وقد أضحت المرأة أداة مستخدمة للغاية في الاقتصاد السياسي لتلك الحرب. وقد وجه المجلس إشارة قوية في وقت سابق من هذا العام من خلال تحديد معيار قائم بذاته للجرائم الجنسية والجنسانية، في إطار نظام الجزاءات. ويجب الآن أن يتم تنفيذها بفعالية ونشاط.

ونثني شأننا شأن الآخرين، بالبعثة ونشيد بها لجهودها المثيرة للإعجاب في بيئة شديدة الصعوبة وخطيرة في كثير من الأحيان. وبالنظر إلى الحالة الأمنية الرهيبة، يجب أن تكون البعثة قادرة على ممارسة ولايتها الأساسية بشكل فعال لحماية المدنيين وأن تقوم بذلك أكثر فأكثر بشراكة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وهناك أمثلة جيدة على ذلك. وقد أدت العمليات القوية في مقاطعة أوهام – بنده الشمالية الغربية، إلى تراجع وتيرة الهجمات على المدنيين وعودة المشردين داخليا. وقد استندت إلى نهج استباقي من جانب البعثة ونظمت أنشطة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

ولذلك، فإننا نؤيد التوصية بأن تقدم البعثة دعماً لوجستياً محدودا لقوات الدفاع والأمن الوطنية، مما يمكنها من زيادة وجودها خارج بانغي. ويجب تفعيل عمل قوات الأمن في أفريقيا بشكل كامل ومستدام. وينبغي وضع عملية رصد رسمية لضمان امتثال الدعم المقدم من جانب البعثة بالكامل، لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالعمل في مجال حقوق الإنسان. وقد قدم الاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب التابعة له بالفعل إسهامات هامة في هذا الصدد. ويمكن للجهود الثلاثية التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي القيام بدور هام في استعادة السلام والأمن في البلاد.

ونرحب بالجهود المبذولة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وسياسة الأمين العام الجديدة. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق تسجيل تسعة ادعاءات جديدة تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين على قوات البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتوقع أن تتم متابعة هذه الحالات بسرعة، وفقا للإجراءات المتفق عليها.

وفيما يتعلق بالاستعراض القادم للولاية، فإننا نرحب بالمبادرة التي اتخذها الفريق القطري المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام لتقديم ملاحظات إلى مجلس الأمن تشمل أهمية الدعم الدولي المعزز للحكومة في تنفيذها للإصلاحات وتقدم عملية السلام السياسية، ويتعين الآن النظر فيها على النحو الواجب في عمليتنا الاستعراضية. وسوف تؤدي العدالة الانتقالية دورا حاسما في جهود بناء السلام. وطالب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مراراً وتكراراً بمعالجة المظالم السابقة. لذلك، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لتأمين الدعم المالي والالتزام السياسي لأدائها.

إن التحدي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى هائل. وكما سمعنا، فإن نصف السكان بحاجة إلى المساعدة ولم يتم تمويل سوى ثلث قيمة ما طلب من خلال النداء الإنساني. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي. كما نحتاج إلى مبادرات للجمع بين جهود التنمية والجهود الإنسانية وبناء السلام لتحقيق سلام مستدام طويل الأجل.

في الختام، يجب أن نظل متحدين وموحدين في جهودنا لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال الوضع هشا، ولا يمكننا مساعدة البلد في تحقيق سلام دائم إلا من خلال العمل معا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

يشكر وفد بلدي جميع الحاضرين اليوم، وخاصة السفير أدوم، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/922)، لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مستقرة جراء العنف المستمر وانعدام الأمن بسبب الجماعات المسلحة. ويعرقل عدم الاستقرار هذا تنمية البلد وبناء القدرات ووجود الدولة، رغم التقدم المحرز فيما يخص حماية المدنيين، وتعزيز التعاون بين المؤسسات وتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ضمن الإنجازات الأخرى.

ويشيد وفد بلدي بعمل المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعزز الحوار وتعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف المسلح في البلد. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما نبرز الحاجة إلى قيام البعثة، بالاشتراك مع الحكومة، بإنشاء شراكات استراتيجية وتنفيذية دائمة مع جميع الجهات المعنية الدولية والإقليمية ذات الصلة. ويجب أن تعزز الولاية الجديدة الوحدة بين الشركاء الدوليين والإقليميين بشأن أهمية إيجاد حلول سياسية وبذل جهود وطنية شاملة، وكذلك تعزيز دور فريق الدعم الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى في الجمع بين جميع الأطرف الدولية الفاعلة في دعم السلام.

ويجب أن تستمر الولاية في التأكيد على أهمية الملكية الوطنية وأن تأخذ جميع الفئات السكانية بعين الاعتبار، بمن في ذلك النساء والشباب. كما ينبغي أن تسلط الضوء على الحاجة إلى الدعم الدولي المستمر للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام والسلطات الحكومية من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة وتنسيق جهود السلام، خاصة فيما يتعلق بالمبادرة الأفريقية، والحاجة إلى تثبيت الأمن القومي، وإستراتيجية إصلاح قطاع الأمن المرتبطة به، وأهمية تعزيز مؤسسات العدالة لمكافحة الإفلات من العقاب.

ونشيد بالجهود التي تبذلها البعثة لتحديد المناطق التي تحتاج إلى قدرات إضافية لحماية المدنيين ودعم الحكومة، على أن يتم توفيرها من خلال مبادرات السلام والمصالحة التي يمكن أن تكون بمثابة إطار للحد من أعمال العنف وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية وتيسير العودة النازحين. ونحث البعثة على مواصلة بذل جهودها للدعوة إلى مشاركة المرأة في المبادرة الأفريقية وعملها بشأن برامج الحد من العنف المجتمعي، التي كانت فعالة في تنفيذ اتفاقات السلام المحلية وتشجيع نزع السلاح الطوعي لعدد كبير من الشباب المعنيين في الميليشيات وأنشطة الجماعات المسلحة.

في الختام، فإننا نثني على الدعم النشط والمستمر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومجموعة الميسرين التابعة للمبادرة الأفريقية، التي تعد جهودها السياسية الرامية إلى تعزيز السلام والتعاون السبيل لإنجاز عملية المصالحة. ويجب بذل جميع الجهود مع الاحترام الكامل لسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى نفسه هو المسؤول الأول عن تحقيق السلام والاستقرار في بلده.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): بما أني أتكلم للمرة الأولى خلال رئاستكم سيدي، أود بالنيابة عن وفد بلدي تهنئتكم بإخلاص على قيادتكم المقتدرة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وكما هو موضح في تقرير الأمين العام (S/2018/922)، تظل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق خطير في ضوء المصادمات والهجمات على المدنيين في الأسابيع القليلة الماضية. وتجعلنا الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد بارفيت أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد بيدياليزون موسى نِبييه، الممثل الخاص للإتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد كوين فيرفايكي، مدير شعبة أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ندرك أنه لا تزال هناك العديد من العقبات على الطريق، على الرغم من التقدم الجدير بالثناء على درب إيجاد طرق ووسائل لتحقيق السلام. إن المناخ العنيف الناجم عن الصدامات بين الجماعات المسلحة التي تناضل من أجل السيطرة على الأرض والوصول إلى الموارد الطبيعية يبين أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وكما يشير التقرير، فإن استمرار مناخ انعدام الاستقرار الذي تتسبب فيه الجماعات المسلحة يعني أن مخاطر الانتكاس ما زالت جدية. غير أنه بفضل الجهود الجارية في مناطق مختلفة عديدة، يمكننا أن نأمل في مستقبل خال من الخوف.

وأنا أؤيد بقوة جميع التوصيات والملاحظات الواردة في التقرير، وكذلك المقترحات الأخرى، مثل مقترحات لجنة بناء السلام. نحن نرى أنه يمكننا أن نأمل بحق في أنه في حالة تنفيذ هذه التوصيات في صياغة القرار بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، فستسنح لنا فرصة حقيقية لإحراز تقدم صوب تسوية مستدامة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد

أبرزت الإحاطتان الإعلاميتان اللتان قدمهما الممثلان الخاصان كل جانب من جوانب الأزمة. والمهم هو كفالة أننا نستجيب بإخلاص للتوصيات والتعليقات المقترحة بغية إعطاء البعثة ولاية جديدة أقوى.

يبين تقرير الأمين العام بوضوح أن بلدي ما زال بعيدا عن استعادة السلام والاستقرار، على الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء الممثلة هنا والأمم المتحدة ذاتها، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وأود الإشارة إلى أن الحكومة قد عملت بشكل وثيق بكل الطرق الممكنة مع شركائها ومع البعثة المتكاملة على تنفيذ الاستراتيجيات السياسية والأمنية التي تهدف إلى نزع فتيل الأزمة، ولكن من دون جدوى. يسلط التقرير الضوء على أوجه القصور من جانب الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والشركاء في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي وضعناها.

فالبعثة المتكاملة وحدها لا تستطيع توفير حماية مستدامة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يحظى تدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن الوطنية بأولوية عليا لدى شركائنا، بالنظر إلى أن موارد السلطات الوطنية تكاد تكون منعدمة. وأود أن أقتبس، في ذلك الصدد، ما قاله الأمين العام في الفقرة ٦٦ من تقريره:

”تتوقف عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على توافر أوضاع أمنية تفضي إلى الحوار. ولكي يتسم التفاوض بشأن أي نتائج وتنفيذها بالفعالية، فإنه يتعين دعمهما بضغوط عسكرية ملائمة ومتصلة وذات مصداقية للحيلولة دون تزايد قوة الجماعات المسلحة أو توسعها بدرجة أكبر.“

يمكن لتلك التوصية، إلى جانب التزام شركائنا باحترام أولويات بلدي في مجال بناء السلام، وبتوفير الموارد الكافية لمنظومة الأمم المتحدة بحيث تتمكن من تنفيذ خطتها، أن تهيئ الظروف التي نحتاج إليها لاستعادة السلام والاستقرار اللذين نرغب في تحقيقهما في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم المشجعة. ونمتن بصفة خاصة لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على قيادته في إدارة نظام الجزاءات. ويتطلع وفد بلدي بشغف إلى العمل الهام الذي يقوم به الوفد الفرنسي في موافاتنا بمشروع قرار يتكيف مع المهام الجديدة التي سيعهد بها إلى البعثة المتكاملة ورئيس البعثة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.